

Distr.: General  
6 December 2012  
Arabic  
Original: Chinese

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:  
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن  
الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية  
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام  
الحاسمة واتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الجمعية الصينية للتنمية المستدامة، وهي منظمة غير حكومية  
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## بيان

### حماية حقوق المرأة وتعزيز الوجود الاجتماعي

حكومة الصين ملتزمة دوماً بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وبالنهوض بوضع المرأة وحماية حقوقها في إطار دستور جمهورية الصين الشعبية. وتهدف جميع الخطوات التي اتخذتها من قبيل إنشاء اللجنة العاملة الوطنية المعنية بالطفل والمرأة في مجلس الدولة، وسن القانون المتعلق بحماية حقوق المرأة ومصالحها، وإطلاق برنامج العمل الوطني لتنمية المرأة في الصين إلى كفالة مساواة المرأة بالرجل وحقوقها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأسرية في الصين. ولقد أصبح تعزيز المساواة بين الجنسين من السياسات الوطنية الأساسية.

### وضع حق المرأة في البقاء والتنمية في الصين

يكمن مفتاح حماية حقوق المرأة في كفالة تمتعها بحقوقها السياسية والاقتصادية. فلن يكون بوسع المرأة أن تعيش بكرامة وأن تتمتع بحقوقها الأخرى، مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بدون ضمان مساواتها بالرجل على الصعيد السياسي. ولذلك، ما برحت حكومة الصين تبذل جهوداً جبارة لتهيئة بيئة سياسية ديمقراطية تشجع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتساعد في بناء ثقافتها بنفسها، وتسهم في تمكينها. وبلغت نسبة النساء من بين المندوبين الذين شاركوا في المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني إلى مستوى مرتفعاً غير مسبوق هو ٢٣ في المائة.

ومن المهم أن تتمتع المرأة بالحقوق الثقافية وحق التعليم لتحقيق تنميتها على مدى الحياة. ولقد شهد تعليم المرأة في الصين تحسناً متواصلاً على مستوى المرافق التربوية وجودة التعليم، مما أدى إلى رفع مستوى كفاءة المرأة وقدراتها عموماً. وشهد تنفيذ مشروع تعميم التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات، الذي تحول إلى ولاية تشريعية، تقدماً حثيثاً، مما يكفل الحق في التعليم للأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة. ويتصدر الحق في السلامة والصحة موقفاً بارزاً في حياة المرأة. ولقد شهدت هيمنة الذهنية الأبوية التقليدية التي تعلي شأن الرجل أكثر من المرأة تراجعاً ملحوظاً. وفي عام ٢٠١٠، بلغ العمر المتوقع للمرأة الصينية ٧٧,٣٧ عاماً، أي أطول من العمر المتوقع للرجل بخمس سنوات. كما سجل انخفاض كبير في معدل وفيات الأمهات ومعدل وفيات المواليد على حد سواء. وأصبحت صحة المرأة محط اهتمام على نحو متزايد. وفي الوقت الحاضر، يخضع أكثر من ثلث جميع النساء المتزوجات دون الخامسة والستين في الصين إلى فحوصات نسائية دورية. وأسفرت الجهود المبذولة في هذا المجال عن تحسن صحة المرأة عموماً.

وفي إطار الحملة الرامية إلى تعزيز جميع الحقوق المشروعة، احتلت حماية حقوق المرأة ومصلحتها في ما يتعلق بالزواج والأسرة ومكافحة العنف المتزلي موقع الصدارة على جدول أعمال المجتمع الصيني. ولقد وضعت القوانين والأنظمة على الصعيدين الوطني والمحلي لتلك الغاية، وبدأ تنفيذ نظام متكامل يشمل الوقاية والتثقيف وإنزال العقوبات والمساعدة والإغاثة والخدمات. والاتحاد النسائي لعموم الصين ملتزم بحماية حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين باعتبارهما من مسؤولياته الأساسية.

وسُنَّ كل من القانون المتعلق بحماية حقوق المرأة ومصلحتها والأنظمة ذات الصلة المتعلقة بحماية اليد العاملة ووضع موضع التنفيذ في الصين في إطار خطوة ترمي إلى كفالة حق المرأة في العمل، من خلال توفير بيئة اجتماعية تمكينية لها. وبلغ معدل عمالة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٦٤ عاماً ٧١,١ في المائة. وتتوافر لمعظم النساء اللواتي تابعن تعليمهن الثانوي أو الجامعي فرص عمل. وقد يسرت السلطات الوطنية أيضاً ترتيبات منها الترتيبات المتعلقة بالتمويل البالغ الصغر للمرأة في المناطق الريفية والبلدات الصغيرة، وذلك لتوسيع نطاق إمكاناتها لتوليد الدخل.

### مقترحات بشأن الحماية الفعلية لحقوق المرأة وتعزيز الونام الاجتماعي

ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز المساواة بين الجنسين باعتبارها من السياسات الوطنية الأساسية. ولا يمكن تحقيق هدف المساواة بين الجنسين فعلياً إلا من خلال تنظيم حملة واسعة النطاق ومكثفة تبادر إلى الاتصال بالناس على اختلاف مشاربهم عن طريق جميع القنوات المتاحة، ومن خلال مواصلة بذل الجهود لزيادة الوعي لدى جميع المواطنين بأهمية حماية حقوق المرأة ومصلحتها، وذلك بهدف إرساء دعامة أمتن لتلك الغاية.

وينبغي صقل القوانين والأنظمة والسياسات المتعلقة بحماية حقوق المرأة وتعزيزها. ولقد وُضع نظام قانوني يحمي حقوق المرأة ويعزز تنميتها، أساسه الدستور ومحوره القانون المتعلق بحماية حقوق المرأة ومصلحتها. وينبغي أن تتخذ الصين خطوة تالية تركز فيها بقدر أكبر على ضرورة صقل النظام القانوني لحماية حقوق المرأة ومصلحتها وتعزيزه، وتعجيل عملية إعداد القوانين المتعلقة بمكافحة العنف المتزلي، والدفع قدماً بدراسة مسائل الاهتمام الحاسمة بالنسبة إلى المرأة وبإجراء مداورات بشأنها، مثل عدم المساواة بين الرجل والمرأة في النظام التقاعدي.

وينبغي مواصلة تعزيز آليات حماية الحقوق الشرعية للمرأة. ويتعين أولاً أن تبادر السلطات والمؤسسات الاجتماعية على جميع المستويات إلى تعزيز آليات التنسيق بشأن مسائل تمثيل المرأة وحماية حقوقها، بحيث تؤخذ حقوق المرأة وشواغلها في الحسبان على

النحو الملائم. ويتعين ثانياً إنشاء آلية أكثر فعالية لحماية حقوق المرأة ومصالحها وذلك لكفالة تنفيذ برنامج العمل الوطني لتنمية المرأة في الصين للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ على النحو الواجب، ورفع مستوى ما يتصل بذلك من قدرات على إنفاذ القوانين وحل المشاكل. كما يتعين مواصلة وضع آلية تتيح للمرأة المطالبة بحقوقها، وتوسيع نطاق القنوات الديمقراطية لإشراك المرأة في الحياة السياسية، وذلك لتشجيع مشاركتها النشطة في إدارة المسائل الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني، وإتاحة المزيد من الفرص لها للمطالبة بحقوقها أو التماس الجبر والتعويض على نحو منظم بالوسائل القانونية. وأخيراً وليس آخراً، من المهم تحسين عملية الوساطة لتسوية المنازعات في ما يتعلق بالمسائل الجنسانية، والغرض من ذلك معالجة المشاكل الناشئة التي تؤثر في حقوق المرأة قبل أن تتحول إلى مواجهات شاملة، من خلال إدماج المبادرات القانونية والمتعلقة بالسياسة العامة والمالية والإدارية بوسائل منها إسداء المشورة، أو التشاور، أو الإقناع.